



وزارة المالية

موازنة المواطن للعام 2022





قائمة المحتويات

04	مقدمة موجزة
04	ما هي الموازنة العامة
04	ما هي موازنة المواطن
04	لماذا تسعى الحكومة لإعداد موازنة المواطن
05	قانون الموازنة العامة للعام 2022
06	التوقعات الاقتصادية
06	توقع الموارد المالية
07	توقع النفقات
09	وظائف الحكومة الرئيسية
11	مؤشرات الموازنة المستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي
15	قائمة المصطلحات

مقدّمة موجزة

يقدم هذا الموجز نظرة عامة عالية المستوى على موازنة العام 2022. ويتم في كل عام اتخاذ قرارات مهمة حول كيفية إنفاق الأموال العامة، ومستوى الضرائب اللازمة لتمويل ذلك. تهدف هذه الموازنة إلى شرح كيفية جمع الأموال وإنفاقها في العام 2022، وسيتمكّن ذلك المواطنين من أن يكونوا على دراية بالخيارات التي تتخذها الحكومة.

ما هي الموازنة العامة؟

برنامج مفصل لنفقات السلطة الوطنية وإيراداتها لسنة مالية معينة. ويشمل التقديرات السنوية لإيرادات السلطة الوطنية، والمنح، والقروض، والمتحصلات الأخرى لها، والنفقات، والمدفوعات المختلفة.

ما هي موازنة المواطن؟

هي وثيقة مبسطة للموازنة العامة، حيث تلخص السياسات وتوجيهات الحكومة «الوزارة» للسنة القادمة. معبرا عنها بالأرقام الواردة في هذه الموازنة، وتمكّن المواطن من التعرف على كيفية توزيع النفقات والإيرادات، ويمكن للمواطن العادي فهمها ببساطة ويسر، لأنها مبنية على ذلك بيانات بسيطة ومنظمة، وبالإستعانة برسومات وأشكال، وصور.

تسعى الحكومة من خلال إصدار موازنة المواطن إلى:

1. تعزيز شفافية الموازنة العامة، كون «موازنة المواطن» أحد المعايير الدولية الرئيسة لشفافية الموازنة العامة.
2. مشاركة خطط الحكومة المختلفة وسياساتها وتوجهاتها في الإنفاق العام مع مجموعة واسعة من المواطنين.
3. تعتبر مؤشراً إيجابياً للمانحين والممولين للالتزام بالمعايير الدولية لشفافية الموازنة العامة.
4. تعتبر موازنة المواطن أحد الأساليب التي تبين طريقة عمل الحكومة وبرامجها.
5. تعريف المواطنين على كيفية توزيع النفقات والإيرادات المحصلة.
6. إطلاع المواطنين على عجز الموازنة، ومستوى الدين العام
7. تعتبر موازنة المواطن أداة ووسيلة للتدقيق على برامج الحكومة المختلفة.

مراحل الإعداد والمصادقة على قانون الموازنة العامة

وزارة المالية هي الوزارة المسؤولة عن اقتراح موازنة سنوية على مجلس الوزراء. ويوضح الشكل المرفق أدناه عملية الموازنة المعتادة التي تقودها وزارة المالية لهذا الغرض. لقد أخرجت جائحة كورونا (كوفيد 19) والأزمة المالية عملية إعداد موازنة 2022 المعتادة عن مسارها. لذلك، تمت الموافقة على قانون الموازنة السنوية للعام 2022 بشكل استثنائي في 31 آذار/مارس 2022.



سياق إعداد قانون الموازنة للعام 2022 وأولويات سياسة الحكومة

يرتبط سياق إعداد قانون الموازنة العامة في العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تتأثر بالوضع المالي والاقتصادي والسياسي، وهو السياق الذي يوجه أولويات الحكومة لصرف النفقات، ويتحكم في تحصيل الإيرادات، ومن أهم هذه الأولويات:

- تنفيذ أجندة الإصلاح بالحوار التالية:
 1. إصلاح فاتورة الرواتب.
 2. إصلاح النظام الصحي (التحويلات الطبية).
 3. إصلاح صافي الأقرض.
 4. تنمية الإيرادات.
- تعزيز التعافي بعد كوفيد-19 وتحفيز النمو الاقتصادي مع إدارة الآثار السلبية للحرب الأوكرانية.
- مكافحة الفقر والبطالة.
- توفير الخدمات الحكومية للمواطنين والاهتمام برأس المال البشري. من خلال إلقاء أهمية لقطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.
- توفير مشاريع تنمية لتعزيز صمود المواطنين، وخاصة مناطق القدس وغزة والمناطق (ج).
- توفير برامج التدريب المهني الموجهة خصيصاً لفئة الشباب وقضايا المرأة.

قانون الموازنة للعام 2022، ويشمل ثلاثة محاور:

- التوقعات الاقتصادية.
- توقعات الموارد المالية/الإيرادات المالية.
- توقعات النفقات.



المحور الأول: التوقعات الاقتصادية

تعتبر التوقعات الاقتصادية بمثابة تقديرات تتأثر مستوياتها بالتغيرات التي تحدث على مدار العام والمرتبطة بالوضع المالي والسياسي. فهذه التوقعات ضرورية لتحديد تقديرات الموارد المالية آخذة بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي وبخاصة فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية وإيرادات المقاصة. فالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو مقياس مُعدّل للتضخم يعكس قيمة جميع السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة.

مع توقف تحويل إيرادات المقاصة، إلى جانب الآثار المرتبطة بفيروس كورونا، انكمش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 11.3 % في العام 2020. وبدأ الانتعاش التدريجي في العام 2021 مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 7.1 %. وعلى الرغم من التقلبات الاقتصادية، ما زلنا نتوقع استمرار النمو الاقتصادي، وإن كان بشكل متواضع، في العام 2022 بنسبة 3 %.

كما شهد قطاع العمل تحسناً طفيفاً في البطالة في الضفة الغربية، حيث انخفض المعدل من 18.4 % في العام 2017 إلى 15.5 % في العام 2021. ومع ذلك، لا يزال معدل البطالة في قطاع غزة عند معدل مُستعصٍ يزيد على 45 %.

عجز الموازنة العامة 2022

يبلغ العجز قبل المنح حوالي 1.1 مليار دولار، وهو ما يمثل 6 % من الناتج المحلي الإجمالي. وسيبلغ العجز المتوقع بعد المنح حوالي 564 مليون دولار، ما نسبته 3.1 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وبلغ الاقتراض الحكومي من البنوك نحو 2.5 مليار دولار في نهاية 2021؛ أي ما يعادل 23 % من إجمالي التسهيلات، و15 % من الودائع البالغة نحو 16.5 مليار دولار. وانخفض الدين المصرفي المحلي في بداية العام 2022 إلى ما يقرب من 2.3 مليار دولار. وتهدف الحكومة في العام 2022 إلى خفض الدين المحلي المصرفي إلى ملياري دولار؛ أي 11 % من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 15 % في العام الماضي.

المحور الثاني: الموارد المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية (من أين تأتي الأموال للدولة؟)

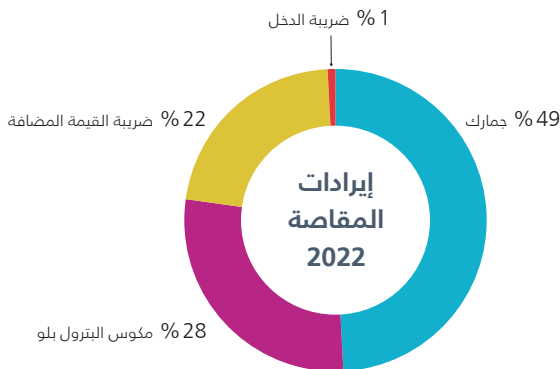
تُدفع جميع المدفوعات الضريبية وغيرها من الإيرادات التي تتلقاها الحكومة في صندوق مركزي يسمى «الخزينة». وتعمل النفقات الحكومية من الخزينة.

تتلقى الحكومة أموالاً من عدد من المصادر:

- الإيرادات الضريبية من قبل المواطنين والشركات.
- إيرادات المقاصة من الحكومة الإسرائيلية للضرائب المحصلة للسلطة الوطنية الفلسطينية.
- الإيرادات غير الضريبية من عدد من الوزارات/المؤسسات التي تقوم بتحصيل الرسوم بناء على الخدمات المقدمة.
- تمويل الجهات المانحة.

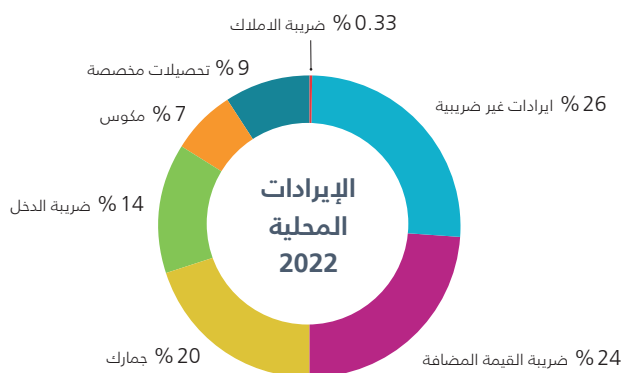
يبلغ إجمالي الإيرادات المتوقعة للعام 2022 حوالي 4.8 مليار دولار، بنمو نسبته 8 % مقارنة بالعام 2021.

إذا تم تحقيق النمو المتوقع، فإن إجمالي الإيرادات العامة سيكون قد نما بنسبة 88 % منذ العام 2013. ويمثل إجمالي الإيرادات المتوقعة للعام 2022 ما نسبته 27 % من الناتج المحلي الإجمالي، وفي حين تشكل إيرادات المقاصة المتوقعة حوالي 64 % من إجمالي الإيرادات، والإيرادات المحلية تشكل 36 %.



هيكل إيرادات المقاصة

49%	جمارك
28%	مكوس البترول - بلو
22%	ضريبة القيمة المضافة
1%	ضريبة الدخل



هيكل الإيرادات المحلية

26%	إيرادات غير ضريبية
24%	ضريبة القيمة المضافة
20%	جمارك
14%	ضريبة الدخل
9%	مكوس
0.33%	ضريبة الأملاك



من المتوقع أن يصل إجمالي المنح إلى (550) مليون دولار (3% من الناتج المحلي الإجمالي) موزعة على النحو التالي:

- المنح والمساعدات لدعم الموازنة العامة (250) مليون دولار.
- المنح المقدرة لتمويل النفقات التطويرية (300) مليون دولار.

المحور الثالث: النفقات المالية (كيف تُنفق الأموال؟)، وما هي توقعات نفقات الدولة؟

تُنفق الأموال التي تجمعها الحكومة على تقديم السلع والخدمات العامة. ويمكن تقسيمها إلى نفقات جارية ورأسمالية/تطويرية.

تغطي النفقات الجارية الإنفاق اليومي للوزارات والمؤسسات الحكومية، وتشمل أجور الموظفين العموميين ومعاشاتهم التقاعدية، والنفقات التشغيلية المختلفة.

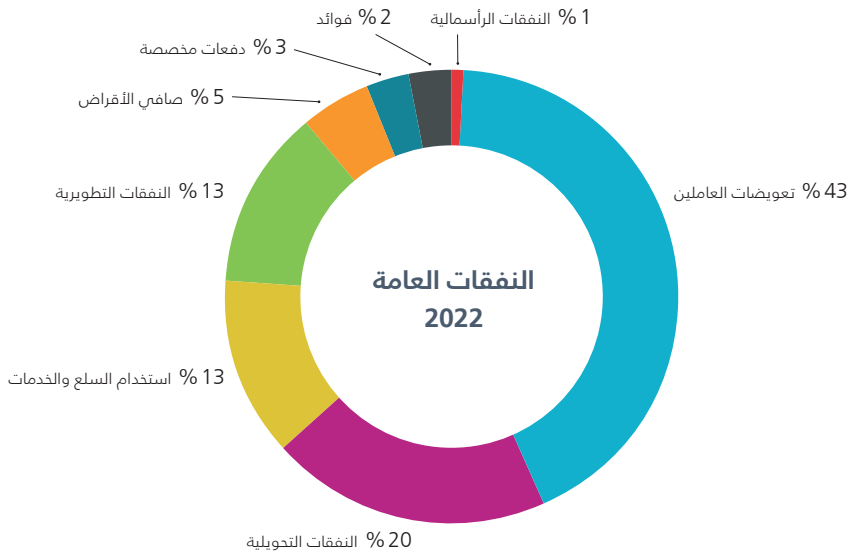
يشمل الإنفاق التطويري الإنفاق على الأصول المالية الطويلة الأجل (مثل الطرق والجسور ومباني المستشفيات والمدارس) وعلى الأصول غير المالية للنفقات الرأسمالية (مثل الحوسبة والأمتعة).

وفي ما يخص النفقات من المتوقع:

- أن يصل إجمالي النفقات إلى 5.9 مليار دولار، بزيادة قدرها 7 % مقارنة بالعام السابق.
- أن ينخفض الإنفاق الجاري بنسبة 2.4 %.
- أن تزداد النفقات التطويرية بنسبة 217 %.
- أن تبلغ النفقات حوالي 33 % من الناتج المحلي الإجمالي.

هيكل النفقات العامة

النسبة	الموازنة/مليون دولار	البند
43 %	2,553	تعويضات العاملين "الرواتب والأجور"
20 %	1,166	النفقات التحويلية
13 %	739	استخدام السلع والخدمات
13 %	763	النفقات التطويرية
5 %	295	صافي الإقراض
3 %	152	دفعات مخصصة
2 %	150	فوائد
1 %	67	النفقات الرأسمالية
100 %	5,885	المجموع



أهم معالم الموازنة العامة للعام 2022

بلغت الموازنة العامة للعام 2022 (5,885) مليون دولار.

المبلغ بالمليون دولار	البند
4,770	صافي الإيرادات
5,885	النفقات العامة وصافي الإقراض
550	المنح والمساعدات الخارجية (دعم الموازنة العامة وتطويرية)
(564)	مصادر تمويل أخرى "العجز"

بلغ الدين العام مطلع العام 2022 (3,848) مليون دولار. في حين كان الدين العام مطلع العام 2021. (3,649) مليون دولار.



وقد توزع الدين العام مطلع العام 2022، إلى:

- دين محلي وقدره (2,529) مليون دولار.
- دين خارجي وقدره (1,320) مليون دولار.

توزيع الموازنة وفقاً لوظائف الحكومة الرئيسية

نسبة التخصيص	القطاع
11.6%	خدمات الجمهور العام
20.1%	الأمن
19.5%	التعليم
12.9%	الصحة
20.4%	الحماية الاجتماعية
6.8%	الشؤون الاقتصادية
3.2%	شؤون الإسكان والمجتمع المحلي
2.9%	الترفيه والثقافة والدين
2.6%	النظام العام والسلامة
100%	المجموع

يخصص قانون الموازنة العامة للعام 2022 ما قيمته 72 % لدعم القطاعات الحيوية التي تخدم المصلحة العامة والمواطنين بشكل مباشر.

تصل الموازنة الإجمالية لقطاع التعليم للعام 2022 الى حوالي 999 مليون دولار، وهو ما يمثل 6 % من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغت الزيادة في موازنة القطاع 3.7 % مقارنة بموازنة العام 2021.

تصل موازنة المشاريع التطويرية للعام 2022 لقطاع التعليم بتمويل من الخزينة إلى 51 مليون دولار. وتشمل بعض المشاريع التطويرية ما يلي:

- بناء وتشطيب وصيانة المباني التعليمية لجامعة القدس المفتوحة فرع رام الله. وطولكرم. وجنين. وطوباس.
- مشروع بناء وتجهيز وتأثيث 590 غرفة صفية حتى نهاية العام 2023.
- بناء وتشطيب مبنى الخدمات الطلابية في جامعة نابلس للتعليم المهني والتقني.
- إنشاء مبنى المدرسة الوطنية للإدارة.
- صيانة الأبنية المدرسية ومرافقها في الضفة والقدس لغاية العام 2023.
- دعم التعليم في منطقة أريحا والأغوار.
- دعم مدارس القدس الشريف ومناطق (ج).



تصل موازنة القطاع الصحي للعام 2022 إلى 662 مليون دولار، أو 4 % من الناتج المحلي الإجمالي. وانخفضت موازنة القطاع بنسبة 7.7 % مقارنة بموازنة العام 2021.

تصل موازنة المشاريع التطويرية للعام 2022 لقطاع الصحة بتمويل من الخزينة حوالي 46 مليون دولار. وتشمل المشاريع التطويرية ما يلي:



- مشروع بناء وجّهيز أقسام الحضانة في المستشفيات الحكومية.
- مشروع بناء وجّهيز تخصصات جديدة متعددة في المستشفيات الحكومية.
- بناء وتشطيب مستشفى الشهيد سعد صايل التخصصي.
- بناء وتشطيب ثلاثة طوابق فوق الكلية الجديدة في مجمع فلسطين الطبي.
- بناء وجّهيز مركز صحي في أم الشرايط في البيرة.
- توسعة مستشفى الشهيد ياسر عرفات في محافظة سلفيت.

من المتوقع أن تنفذ الحكومة خطط إصلاحية تستهدف القطاع الصحي لتخفيض كلفة فاتورة التحويلات الطبية وعطاءات الأدوية على النحو التالي:

- إنّ إصلاح منظومة القطاع الصحي من الأهداف الاستراتيجية لوزارة المالية بالشراكة مع وزارة الصحة.
- واستناداً لخطة وزارة الصحة التطويرية، فإن استهداف التطوير في علاج أمراض معينة من شأنه أن يحدّ من عدد التحويلات الطبية، وخصّيداً في أقسام القسطرة وجراحة القلب، والأورام وأمراض الدم، وحاضنات الأطفال.
- أيضاً بناء وجّهيز وتطوير أقسام متخصصة متعددة في المستشفيات الحكومية في محافظات مختلفة، سيؤدي إلى زيادة الاستيعاب في المستشفيات الحكومية وتخفيض من تكلفة شراء الخدمة.
- وقد حُصص للموازنة التطويرية لوزارة الصحة في موازنة العام 2022 حوالي 64 مليون دولار (46 مليون دولار بتمويل من الخزينة، و18 مليون دولار من مانحين).
- إضافة إلى تطوير البنية التحتية للقطاع الصحي، فإنّ من شأن إصلاح أنظمة التوريدات الشرائية الطبية أن يخفض الإنفاق التشغيلي على المستلزمات الطبية بمقدار 33 مليون دولار سنوياً.
- بالحصلة، ولضمان إصلاح المنظومة الصحية، يجب ألا يتجاوز سقف التحويلات الطبية 154 مليون دولار، و108 مليون دولار لعطاء الأدوية.

تصل الموازنة الإجمالية لقطاع الحماية الاجتماعية للعام 2022 إلى 1.05 مليار دولار، أو 5.9 % من الناتج المحلي الإجمالي.

تبلغ ميزانية المشاريع التطويرية للعام 2022 للحماية الاجتماعية والحد من الفقر بتمويل من الخزينة والتمويل الأجنبي نحو 32 مليون دولار، وتشمل المشاريع التطويرية ما يلي:



- مشروع برنامج الأغذية العالمي.
- إنشاء مجمع للخدمات الاجتماعية في محافظة قلقيلية.
- الانتهاء من مركز المصادر الحكومي للمكفوفين.
- تأهيل وتعبيد المداخل لذوي الاحتياجات الخاصة في بيت فجار-بيت لحم.

تصل الموازنة الإجمالية لقطاع الشؤون الاقتصادية للعام 2022 تصل إلى 340 مليون دولار، أو 2 % من الناتج المحلي الإجمالي. بزيادة 0.5 % مقارنة بموازنة العام 2021.

تبلغ موازنة المشاريع التطويرية للعام 2022 لقطاع الشؤون الاقتصادية بتمويل من الخزينة 100 مليون دولار. وتشمل المشاريع التطويرية ما يلي:



- مشروع العنقود الصناعي في محافظتي الخليل ونابلس.
- خطة تطوير العنقود السياحي.
- مشروع تنمية الصادرات الفلسطينية والوفود التجارية.
- مشروع مدينة صناعية تكنولوجية.

وتبلغ موازنة المشاريع التطويرية للقطاع الزراعي للعام 2022 بتمويل من الخزينة 42 مليون دولار. وتشمل المشاريع التطويرية ما يلي:



- دعم تطوير العناقيد الزراعية.
- فلسطين الخضراء.
- تأهيل وتحفيز الأعمال والمرافق الزراعية باستخدام المعايير الفنية.
- إنشاء وتأهيل الطرق الزراعية.
- إنشاء محفظة التأمين الزراعي.

تصل الموازنة الإجمالية لقطاع الإسكان والمجتمع المحلي للعام 2022 إلى 154 مليون دولار، أو 0.9 % من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغت نسبة التغير في موازنة القطاع 7.9 % مقارنة بموازنة 2021.

مؤشرات الموازنة المستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي

أولاً. برنامج التحويلات النقدية 2022

عدد المستفيدين المتوقع (125,000) أسرة فلسطينية، بمبلغ (151) مليون دولار سنوياً، تساهم الحكومة فيها بنسبة (55 %)، والاتحاد الأوروبي بنسبة (45 %).

يتوزع المستفيدون تبعاً للجنس على النحو التالي:

الجنس	العدد	النسبة
الإناث	52,500	42 %
الذكور	72,500	58 %
المجموع	125,000	100 %

توزيع الموازنة المخصصة تبعاً للمنطقة الجغرافية:

المنطقة	الموازنة بالمليون دولار	النسبة
غزة	117	77 %
الضفة والقدس	34	23 %
المجموع	151	100.00 %



عدد الأسر التي
ترأسها نساء
52,500

توزيع المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية حسب المنطقة الجغرافية:

رقم المحافظة	المحافظة	عدد الأسر المتوقع	المخصص السنوي المتوقع/دولار
1	غزة	25000	33,897,921
2	شمال غزة	16250	22,301,811
3	دير البلح	13750	17,994,008
4	خان يونس	18750	24,480,555
5	رفح	13750	18,175,683
مجموع غزة		87,500	116,849,975
6	الخليل	6250	5,358,892
7	بيت لحم	3750	3,473,728
8	نابلس	3750	3,563,735
9	جنين	5000	4,249,208
10	طولكرم	3750	3,405,468
11	أريحا	1250	1,021,338
12	رام الله	2500	2,452,239
13	قلقيلية	2500	2,226,164
14	سلفيت	1250	952,172
15	القدس	2500	2,577,131
16	يطا	3750	3,657,971
17	طوباس	1250	1,230,801
مجموع الضفة		37,500	34,168,846
المجموع الإجمالي		125,000	151,018,821

ثانياً. تبلغ موازنة المشاريع التطويرية للعام 2022 لدعم المنطقة (ج) بتمويل من الخزينة والتمويل الأجنبي 44 مليون دولار، وتشمل المشاريع التطويرية ما يلي:

- مشروع لخلق فرص عمل مستدامة للعمال لتحل محل وظائفهم في مستوطنات غور الأردن.
- دعم صمود سكان البلدة القديمة والمناطق المهمشة.
- تركيب الألواح الشمسية في منطقة الوادي.
- برنامج التنمية الريفية في منطقة وادي الأردن (ج).

ثالثاً. مشروع الحماية الاجتماعية الطارئة لمواجهة جائحة كورونا (كوفيد- 19) للضفة وغزة

تم البدء في مشروع الحماية الاجتماعية في بداية العام 2020. ويستمر لغاية 2024. بقيمة إجمالية حوالي 39 مليون دولار.

الهدف الأساس للمشروع: توفير الدعم النقدي وفرص عمل قصيرة الأمد للفئات الضعيفة والأسر الأشد فقراً والمهمشة والمتضررة من الصدمات. والكوارث. والأزمات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يتكون هذا المشروع من مكونين رئيسيين:

1. تحويلات نقدية للمستفيدين من برنامج (CTP).
2. المال مقابل العمل (CASH FOR WORK) في الضفة الغربية 11 مليون دولار للعام 2022. حيث أن الهدف الأساسي من هذا المكون. توفير فرص عمل مؤقتة قصيرة الأمد لمدة (6 أشهر) عمل من خلال 19 منظمة غير حكومية.

يبلغ عدد المستفيدين من هذا المشروع (3,940) مستفيدة، نصفهم من النساء، و20% من المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية المسجلين لدى وزارة التنمية الاجتماعية، والنسبة المتبقية من الفئات المهمشة الأخرى.

رابعاً. موازنات تطويرية للشباب والمرأة

تبلغ موازنة المشاريع التطويرية للعام 2022 لدعم الشباب من الخزينة والتمويل الأجنبي 33.6 مليون دولار، وتشمل المشاريع التطويرية ما يلي:

- إنشاء وتشطيب مبنى الخدمات الطلابية في جامعة نابلس للتعليم المهني والتقني.
- الانتهاء من البناء القائم لجامعة القدس المفتوحة في جنين، وطولكرم، ورام الله، وطوباس.

تبلغ موازنة المشاريع التطويرية للعام 2022 لتمكين المرأة بتمويل من الخزينة والتمويل الأجنبي 3.7 مليون دولار، وتشمل المشاريع التطويرية ما يلي:

- مشروع أمل لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي.
- تمكين المرأة والتنمية المحلية - WELOD 3.
- الانتهاء من بناء وربط مقر البلدية ومركز المرأة في قراوة بني حسان سلفيت.
- مشروع تمكين المرأة - تواصل.

خامساً. بلغت فاتورة الرواتب للموظفين والموظفات والفئات المستفيدة مطلع العام 2022 (211) مليون دولار شهرياً، موزعة تبعاً للجنس على النحو التالي:

الجنس	النسبة	النسبة من الموازنة المخصصة
الذكور	67%	71%
الإناث	33%	29%

سادساً. دعم الأشخاص من ذوي الإعاقة

يتم دعم الأشخاص من ذوي الإعاقة من خلال إعفاءات المركبات كما هو موضح في الجدول أدناه:

السنة	المبلغ/دولار	العدد
2019	5,949,062	449
2020	4,337,468	309
2021	8,932,361	605

الإنفاق على قطاع غزة

- تتراوح نسبة الإنفاق الحكومي لصالح قطاع غزة بين (35% - 40%) سنوياً من إجمالي الموازنة.
- تقدر التكلفة الإجمالية خلال العام 2022 بـ 1.9 مليار دولار.
- أهم المشاريع التطويرية المخصصة لقطاع غزة:
- مشروع تحسين الخدمات الصحية في مجمع ناصر الطبي.
- توفير معدات ومستلزمات طبية للمحافظات الجنوبية.
- مشروع كلية فلسطين للتمريض - غزة.
- تعزيز قطاع الإسكان - قطاع غزة.
- تطوير خدمات المياه والأعمال المصاحبة الأمن المائي.
- مشروع الاستدامة لمياه الصرف الصحي - غزة.
- أعمال إنشاء معبر كرم أبو سالم.
- تطوير معبر بيت حانون (إيرز) في الجانب الفلسطيني.



الموازنة المخصصة للقدس

تم تخصيص مبلغ (28,49) مليون دولار لموازنة وزارة شؤون القدس ومحافظة القدس، بما يشمل دعم المؤسسات المقدسية.

الموازنة التطويرية الخاصة بالقدس

المشاريع ودعم القطاعات	القيمة/مليون دولار
مشروع عنقود العاصمة التنموي	20
دعم قطاع التعليم (مدارس ومعلمو القدس)	17
دعم قطاع الصحة	70
دعم الكهرباء (شركة كهرباء القدس)	30
الإجمالي	137

خصص مبلغ (295) مليون دولار لصافي الإقراض، وهو ما يخصه الجانب الإسرائيلي من إيرادات المقاصة لتغطية فواتير الكهرباء والمياه والصرف الصحي المتراكمة على وحدات الحكم المحلي، أو شركات مزودة للخدمات، وتضطر وزارة المالية لتسديد تلك الديون. بسبب عدم التزام الهيئات المحلية والشركات المزودة للخدمات بدفع تلك المستحقات.

قائمة المصطلحات

- **الإيرادات:** تشمل الإيرادات الضريبية، والإيرادات غير الضريبية، والمنح، وأي إيرادات أخرى تتلقاها دولة فلسطين.
- **الإيرادات الضريبية:** تشمل الضرائب على الدخل والأرباح والضرائب المحلية على السلع والخدمات، وأي ضرائب أخرى قد يتم فرضها من وقت لآخر.
- **الإيرادات غير الضريبية:** تشمل الأرباح من الشركات المملوكة للسلطة الوطنية الفلسطينية، أو المساهمة فيها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ورسوم الترخيص والمهن والتأمين، فضلاً عن الرسوم الإدارية والغرامات والمضبوطات وغيرها من الإيرادات غير الضريبية.
- **المقاصة:** إجمالي الإيرادات التي جمعها إسرائيل نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية ويتم تحويلها إلى فلسطين بعملة الشيك، والتي تشمل ضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة، والشراء، وأي ضرائب ورسوم تنشأ عن التجارة بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، وفقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي.
- **النفقات:** تشمل النفقات الجارية والرأسمالية والتطويرية.
- **النفقات الجارية:** وتشمل الرواتب والأجور والبدلات والنفقات التشغيلية ونفقات التحويل إلى الوزارات والمؤسسات العامة والأجهزة التنفيذية الأخرى في دولة فلسطين.
- **النفقات التشغيلية "السلع والخدمات":** الإنفاق على تشغيل المؤسسات العامة (مثل الإيجار والكهرباء والمياه والوقود ... إلخ)، وهي جزء من النفقات الجارية.
- **النفقات التحويلية:** النفقات المخصصة في موازنة المؤسسة العامة، التي يستفيد منها طرف ثالث، مثل المساعدات المقدمة من خلال وزارة التنمية الاجتماعية للأسر الفقيرة، والمدفوعات لأسر الشهداء والجرحى، والمدفوعات للأسرى.
- **النفقات الرأسمالية:** تشمل اقتناء الأصول الرأسمالية (مثل المباني والأراضي والمعدات والركبات ... إلخ) والتحويلات الرأسمالية إلى المشاريع، وغيرها من النفقات التطويرية.
- **النفقات التطويرية:** نفقات ذات طبيعة مختلفة عن النفقات الجارية من حيث المدة والعائد على النفقات.
- **الدين العام:** الرصيد المستحق من التزامات الحكومة المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك الدين الداخلي، وهو التزامات الدولة تجاه الأفراد المحليين.

لمعرفة المزيد، يرجى التواصل مع وزارة المالية:

المصايف - رام الله - فلسطين، ص. ب. 795

+970 2 297 8770

www.pmf.ps

www.facebook.com/palmof